وقبل تحقيق أي تقدّم يخدم السلام العادل والشامل، تعتبر ضربة مؤلمة جداً جداً للموقف العربي العام؟ هذا الموقف الذي بدا متماسكاً بعض الشيء في محادثات واشنطن» (**البعث**، ١٩٩٢/١/٢٦).

الى واشنطن مرة أخرى

ولم تكن الطريق الى جولة المفاوضات الثنائية الرابعة في واشنطن سهلة أيضاً. فقد اعتقلت اسرائيل اثنين من أعضاء الوفد الفلسطيني؛ كما منعت عدداً من الاداريين من التوجّه برفقة الوفد الفلسطيني المفاوض. وقال رئيس اللجنة التوجيهية، فيصل الحسيني: «أريد ضمانات من الولايات المتحدة الاميركية بأن اسرائيل ستكفّ عن مضايقة الوفد الفلسطيني» (**الجزائر اليوم**، ١٩٩٢/٢/٢٣). كما شنّت اسرائيل عملية عسكرية على جنوب لبنان كادت تودي بعملية السلام. وعلّق رئيس أركان الجيش السوري، العماد حكمت الشهابي، على العملية بأنها لا تخدم عملية السلام، وان «المطلوب ان يقف العالم كله ضد هذا الارهاب الاسرائيلي، ووضع حدّ له، لأنه لا يخدم مصلحة أحد، وضد القرارات الدولية» (**الشعب**، ١٩٩٢/٢/٢٢). وألحّت اسرائيل على الحصول على ضمانات قروض بقيمة عشرة مليارات دولار من الولايات المتحدة الاميركية. واعتبرت الاطراف العربية المشاركة في المفاوضات مسألة القروض مسألة جوهرية يتقرّر وفقها مسار عملية السلام، سلباً أو ايجاباً، لارتباط الأمر بموضوع الاستيطان؛ حيث قال الناطق باسم الوفد الاردني الى المحادثات الثنائية، د. مروان المعشّر: «ان الجولة المقبلة للمفاوضات ستكون حاسمة... [فـ]اذا أعطت الولايات المتحدة [الاميركية] ضمانات القروض لاسرائيل، ولم يتمّ تجميد بناء المستوطنات الاسرائيلية، فان هذا سوف ينسف مبدأ الارض مقابل السلام» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/٩). ومواصلة اسرائيل في اقامة المستوطنات، كما قال وزير خارجية مصر، «ستضع حدّاً لمسار السلام؛ كما ان مسار السلام... سينتهي في حالة أخرى، وهي منح الولايات المتحدة [الاميركية] الوسائل اللازمة لاسرائيل للاستمرار في هذه السياسة، أي منح الضمانات حول القروض» (**الشعب**، ١٩٩٢/١/٢٠).

وفي السياق عينه، قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان الولايات المتحدة [الاميركية] ستطيح بجهود السلام، في حال منح اسرائيل الضمانات المصرفية التي تطالب بها قبل التوصل الى ايقاف بناء المستوطنات... [و] ان الفلسطينيين لن يواصلوا محادثاتهم في مؤتمر السلام، اذا ما منحت واشنطن اسرائيل ما تحتاجه من مليارات لاستيعاب المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً» (**السلام**، ١٩٩٢/٢/١٢). وطالب رئيس الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية، د. حيدر عبدالشافي، بـ «ان تكون عملية منح ضمانات القروض الاميركية لاسرائيل مشروطة بوقف الاستيطان الجاري انشاؤه» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/٩).

وبدورها، سوريا احتفظت بحقها في اللجوء الى مجلس الامن الدولي، اذا فشلت عملية السلام الحالية. وقد صرّح بذلك وزير الخارجية، فاروق الشرع، دون الاشارة الى مسألة القروض؛ اذ قال ان بلده «والدول العربية الاخرى المشاركة في مفاوضات السلام ستعيد طرح الوضع في الشرق الاوسط على مجلس الامن الدولي، اذا لم تحقّق المفاوضات الحالية أي تقدّم ملموس... [لكن] بلاده لم تصل، بعد، الى قناعة بأن واشنطن لم تعد تملك القدرة على تنفيذ أهداف هذه العملية، وهي الانسحاب الاسرائيلي الشامل من [على] الاراضي العربية المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١٦).

وقد أراح الموقف الاميركي من مسألة تقديم ضمانات القروض لاسرائيل الأطراف العربية. فقد صرّح وزير الخارجية الاميركية بأن «منح الضمانات يجب ان يكون مشروطاً بوقف أي بناء جديد، وانه يجب وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة بشكل نهائي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/٢/١١). وعاد فأكد ذلك الى لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب، قائلاً إن على اسرائيل الاختيار بين «إمّا ان تحصل على النقود، وذلك حتى لا يغرق اقتصادها تحت وطأة تدفّق مئات الآلاف من المهاجرين اليهود، أو الاستمرار في زرع المستوطنات في الاراضي المحتلة، بحيث أنها لا تستطيع الجمع بين الامرين»